سلسلة تفريغات شبكة بينونة

شرح

مقدمة صحيح مسلم

الدرس الثالث

الشيخ حامد بن خميس الطنيجي

قام به فريق التفريغ في شبكة بينونة للعلوم الشرعية

@BaynoonanetUAE @Baynoonanet www.baynoona.net

من هنا باقي التفريغات

يسر شبكة بينونة للعلوم الشرعية

أن تقدم لكم تفريغًا لمحاضرة

بعنوان

شرح مقدمة صحيح الإمام مسلم

الدرس الثالث

للشَّيْخ

حامد بن خميس الجنيبي

حفظه الله

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ للهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَسْتَهْدِيه وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فلَا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ سيدنا ونبينا مُحَمَّدًا عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ.

وبَعْد؛ فذكرنا أن الإمام مسلم بن الحجاج -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- سلك مسلكًا فريدًا في كتابه المسند الصحيح، وهو -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى رحمة واسعة- قد قدَّم له بهذه المقدمة التي بين أيدينا، وهي مقدمة عظيمة لم يُسبق إلى مثلها -عليه رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى- عند المصنفين في جمع حديث رسول الله صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وجئنا على كلامه على تقسيم الرواة فظاهر كلامه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أنه قسَّم الرواة إلى ثلاثة أقسام، فقال: **(فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّا نَتَوَخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْعُيُوبِ مِنْ غَيْرِهَا، وَأَنْقَى مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ... إلخ)**، ثم قال في الثاني: **(فَإِذَا نَحْنُ تَقَصَّيْنَا أَخْبَارَ هَذَا الصِّنْفِ مِنَ النَّاسِ، أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ)** وذكر أمثلة على ذلك.

ثم ذكر الصنف الثالث، ولكن عند التأمل حقيقة فإن مسلمًا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد قسَّم الرواة إما إلى أربعة أو خمسة أقسام، والظاهر أنها أربعة:

- **الأول: هم أهل الاستقامة في الحديث والإتقان للنقل.**
- **والقسم الثاني: مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، وهم من خف ضبطهم.**
- **الثالث: المتهمون بالكذب، ومثلهم المتروكون.**
- **الرابع: من كان الغالب على حديثهم المنكر والغلط.**

وسبق أن ذكرنا كلام بعض أهل العلم من أن مسلمًا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لم يوف بشرطه من أنه يروي عن أهل القسم الأول ثُم يُتبعه أخبارا من أهل القسم الثاني، وذكرنا الكلام على

ذلك وما قاله الحاكم وغيره -عليهم رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى- ومن قال بأنه قد اخترمته المنية قبل أن يفي بشرطه، بل إنه قد وفَّى بشرطه.

جملة خلاف أهل العلم في الطبقات التي ذكرها مسلم وما أدرجه وأودعه في كتابه أكثره في القسم الثاني الذي أورده بأنه من ليس بموصوف بالحفظ والإتقان، فهؤلاء هم الذين كثر اختلاف أهل العلم فيهم، وتنوعت أقاويلهم فِيْهِ.

- فمنهم من قال: لم يوف بشرطه، ومنهم من قال: أوفى بشرطه ولكنه لم يستوعب.
- ومنهم من قال: أوفى بشرطه ولكنه لم يأت بأهل هذه الطبقة على الوجه الْصَّحِيْحُ.
- ومنهم من قال: بل إن مراده من تُكُلِّم فيه واختُلف فيه، إلى غير ذلك من الأقاويل التي قيلت في تفسير مراد مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- بالطبقة الثانية.

والحقيقة أن الأمر مشكل من عدة جهات، لماذا؟ لأن كلامه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- محكوم بتصرفاته رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في كتابه الصحيح، هذا الكلام الذي يقوله الآن يُرجع فيه إلى تصرفات الإمام مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في كتابه الصحيح؛ ولذلك أنت ترى كلام أهل العلم سواء من أثنى على كتاب مسلم أو من تكلم في بعض تصرفات الإمام مسلم، فمدار كلامهم غالبه في القسم الثاني.

❑ ودعني أذكر لك شيئًا من ذلك مما جاء في كلام بعض أهل العلم.

نحن كنا قد ذكرنا أن مسلمًا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- عرض كتابه الصحيح على أبي زرعة، فما أشار عليه أبو زرعة بإثباته أثبته، وما أشار عليه أبو زرعة بأن له علة فإنه حذفه من كتابه، هذا ذكرناه، لكن يزيد كذلك حيرة من أن أبا زرعة -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- نفسه تلكم في كتاب الإمام مسلم، وكان كلامه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في كتاب الإمام مسلمًا كلاما شديدا، حتى أنه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لما نظر في كتاب مسلم فرأى فيه أسباط بن نصر.

فقال: "ما أبعد هذا من الصحيح" يعني هذا الكتاب، "يُدخل في كتابه أسباط بن نصر، ثم رأى في كتابه قطن بن نسير فقال لي: وهذا أطم من الأول"، هذا يحكيه سعيد البردعي، يقول: "قال لي: هذا أطم من الأول، قطن بن نسير وصل أحاديث عن ثابت جعلها عن أنس،

ثم نظر فقال: يروي عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه الصحيح" قال سعيد: "**قال لي أبو زرعة: ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى، وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه كأنه يقول: الكذب**"، يعني أنه كذاب، "**وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه كأنه يقول: الكذب، ثم قال لي: يحدث عن أمثال ويترك عن محمد بن عجلان ونظرائه، ويطرق لأهل البدع علينا فيجدوا السبيل بأن يقولوا الحديث إذا احتج عليهم به ليس هذا في كتاب الصحيح**"، أي: ليس هذا في كتاب صحيح مسلم، قال: "**ورأيته يذم وضع هذا الكتاب ويؤنبه، فلما رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب، عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى. فقال لي مسلم: إن ما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد، ما قد رواه الثقات، عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات**"[1].

فأبو زرعة قد حصل منه مراجعة كتاب مسلم كما صح عن مسلم، وحصل منه الإنكار على مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- وهذا كذلك مما قد زاد الإشكال والحيرة عند أهل العلم، كذلك أنه لما ذكر مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أن أبا زرعة قد أشار عليه ببعض الأحاديث فأثبتها، وبعض الأحاديث فضرب عليها وحذفها من كتابه، كذلك أن مسلمًا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قال: "**إنما أخرجت في كتابي ما أجمعوا عليه**".

كذلك مما يزيد إشكالًا أن أبا زرعة قد علل أحاديث لا زالت موجودة في صحيح الإمام مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فهذه كلها أمور، طبعا ما قاله أبو زرعة في إنكاره على مسلم كذلك جاء عن محمد بن وارة أنه كذلك قال نفس كلام أبي زرعة وأنكر على مسلم تصنفيه للحديث،

---

(1) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي - أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (2/ 675) وما بعدها.

طبعا هنا يُجاب عن ذلك بأجوبة:

منها: أن مسلمًا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- ذكرنا أنه قد استغرق في تصنيفه كتاب الصحيح خمس عشرة أو ست عشرة سنة، وهذا هو المشهور، ومسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد انتهى من تصنيف كتابه وسنه في أواخر العشرين -عليه رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى- فيكون قد ابتدأ في تصنيف الكتاب وهو لا زال في سن السادسة عشرة أو الخامسة عشرة -عليه رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى رحمة واسعة- هكذا كانوا هؤلاء الأئمة، عليهم رحمة الله.

- على كل حال فمسلم أخذ في تصنيف الكتاب خمس عشرة سنة، وهو لا زال ينقح في هذا الكتاب، ويُدخل فيه ويُخرج حتى استقر على ما هو عليه وما هو مروي من رواية ابن سفيان -عليه رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى- الرواية المشهورة التي هي بين أيدينا، فهذا أيضًا مما يُعتذر به، ولعل اطلاع أبي زرعة على كتاب مسلم بن الحجاج المسند الصحيح قبل تنقيح مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لكتابه فقال تلك المقالة.

- وكذلك ما جاء عن محمد بن وارة، فمسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- بيَّن له بنحو ما ذكرنا فقبل منه عذره وحدثه الحديث، بل جاء عن أبي زرعة -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أنه قال في مسلم في كتابه هذا أنه أراد به الرئاسة، وأنه استعجل في تصنيفه، ثم استقر الأمر على ما تعلمون، والعلم عند الله ﷻ.

- لكن إذا فهمت هذه القضية تأتي قضية أخرى مهمة: مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- ذكر أن الحديث يكون عنده من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فيقتصر على روايته عمن هو أعلى عنده إسنادا، مع أنه ليس بأوثق من الإسناد النازل، عنده ذاك إسناد عال، وهذا إسناد نازل، فيروي عن الإسناد العالي برغم علمه بوجود الكلام فيه، واستحضر هنا ما ذكرناه كذلك من كلام الحافظ بن حجر -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في المجلس الماضي من أن مسلمًا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد يخرِّج الحديث الذي له عدة وجوه يصح بها فيجعله أصلا.

إذا جمعت هذه الأشياء كلها تأتي هنا القضية التي تتعلق بالكلام على رجال صحيح الإمام مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فهل مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد ارتضى كل من أخرج له

في الصحيح أو لا؟ حتى قال بعض أهل العلم: "من أخرجا له صاحبا الصحيح فقد جاوز القنطرة"، فهل مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- كل من أخرج له مسلم في الصحيح قد ارتضاه أو لم يرتضه؟ فهذه قضية مهمة يجب أن تُفهم على وفق ما ذكرناه من كلام الإمام مسلم، ومن كلام أهل العلم وأهل الحديث؛ ولذلك ينسحب على هذه القضية قضية أخرى أيضًا.

إذا قلت: هذا إسناد صحيح على شرط مسلم، فهل هذا هو شرط مسلم إذا كان مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد أخرج أحاديث الطبقة الثانية وجعلها أصلا ولكنها كانت لها طرق أخرى تعضدها، فهل يُقال في هذا الإسناد الذي أخرجه مسلم أنه شرط مسلم؟

⇦ فهل يُقال في هذا أيضًا أنه على شرط مسلم أو ليس بشرط مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-؟ والكلام أيضًا فيه مما خاض فيه أهل العلم، حتى إن بعضهم لا يرى أن يُقال عن الأحاديث التي جاءت من طريق أهل الطبقة الثانية أن يُقال فيها: إنها على شرط مسلم، ولو أخرجها مسلم في الأصول؛ لأنه إنما يُخرج أحاديث هؤلاء في الأصول إذا كان ذلك الحديث قد كانت له طرق أخرى أو له شواهد يصح بها، افهموا هذه القضية؛ لأنها قضية مهمة تفيدك في أثناء القراءة في هذا السفر العظيم وهذا الكتاب العظيم كتاب المسند الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج.

نعيد القراءة من بداية الكلام على الأقسام، ثم نُكمل إن شاء الله التالي.

وهنا مسألة أخرى مهمة: إذا رجعنا إلى كلام مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قبل ذلك في قوله: (**فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بُدًّا مِنْ إِعَادَتِهِ بِجُمْلَتِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِنَّا إِلَيْهِ، فَلَا نَتَوَلَّى فِعْلَهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى**) وذكرنا أن مسلمًا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد أكَّد أنه لا يعيد الحديث ولا يُكرره لغير فائدة، لكن مما ينبغي الانتباه إليه أن مسلمًا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد يُعيد الحديث لبيان علة فيه أو في إسناده، سواء كانت في المتن أو في الْإِسْنَادُ.

فهنا قد تقف على أسانيد قد ترى أنها من أهل القسم الأول، لكن إنما أورده مسلم لأجل بيان وجود الخطأ في تلك الروايات، وأما أنه يورده -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- هكذا فلا، وإنما يعيد لأجل فائدة، فانتبه لهذه القضية، فكتاب مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فيه أيضًا علم

العلل، وإن كان -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- يورده على قلة، لكن هذا أيضًا من أساليب الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة.

(المتن)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، فاللهم اغفر لنا ولشيخنا ولجميع المسلمين.

قال الإمام مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في مقدمة صحيحه:

فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّا نَتَوَخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْعُيُوبِ مِنْ غَيْرِهَا، وَأَنْقَى مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ، وَإِتْقَانٍ لِمَا نَقَلُوا، لَمْ يُوجَدْ فِي رِوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، وَلَا تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ، كَمَا قَدْ عُثِرَ فِيهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَبَانَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِمْ، فَإِذَا نَحْنُ تَقَصَّيْنَا أَخْبَارَ هَذَا الصِّنْفِ مِنَ النَّاسِ، أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ.

(الشرح)

يقول: **(فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّا نَتَوَخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْعُيُوبِ مِنْ غَيْرِهَا)** نتوخى يعني: نتحرى ونقصد **(أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ)** فأخبر أنه يقدِّم في إخراج الأحاديث أصحاب القسم الأول، فقال: **(نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ)** الخبر: ما هو أعم من الحديث، لكن مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- كتابه اسمه "المسند الصحيح"، والمسند إنما يُطلق على المتصل المرفوع فقط، هذا هو المسند، فكتاب مسلم هذا مما امتاز به صحيح الإمام مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أن كتابه مسند، فالأخبار الواردة فيه كلها أحاديث عن رسول الله ﷺ وقلما يذكر فيه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- شيئا من المعلقات أو شيئا من الآثار عن الصحابة أو من بعدهم.

قال: **(الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْعُيُوبِ مِنْ غَيْرِهَا)** فأسلم: صيغة تفضيل على وزن أفعل، ففيها السلامة الأكثر من غيرها، فبعضها قد يكون دونها في السلامة مع قبوله، لكن مسلم يتحرى الأسلم من ذلك، **(وَأَنْقَى مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ)** أهل الاستقامة في الحديث يريد بهم أهل الصدق، فهو يريد به العدالة، والعدالة هي تلك الملكة

التي تحمل صاحبها على لزوم التقوى، وأما خوارم المروءة فتكلمنا عليها بكلام يطول سابقا، والصحيح أن خوارم المروءة لا تُعتبر مما يقدح في الرجل، بل العبرة في عدالته والعبرة في ضبطه، أما خوارم المروءة فليست مما يجب أن يُعتبر في قدح الإنسان في دينه وفي نقله لحديث رسول الله ﷺ، والكلام في هذا ذكرنا كلاما طويلا فيه سابقا.

وقوله: (**أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ**) قوله (**الْحَدِيثِ**) هنا إما أن يُراد به علم الحديث، أو يُراد به رواية الحديث، أو يُراد به حديثه في شأنه وأموره حتى مع العامة ومعاملاته مع الناس، وقد يكون الأخير له وجه؛ لأن أهل العلم إنما يقبلون حديث من كان لا يكذب في حديث الناس.

قال: (**وَإِتْقَانٍ لِمَا نَقَلُوا**) الإتقان يُراد به الضبط، ضبط الصدر أو ضبط الكتاب، (**لَمْ يُوجَدْ فِي رِوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، وَلَا تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ**) قال: (**لَمْ يُوجَدْ فِي رِوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ**) مفهوم المخالفة: الاختلاف اليسير ليس داخلا ضمن الشرط الذي ذكره -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فاستثنى من ذلك اليسير، كأنه بمفهوم المخالفة يستثني من ذلك اليسير.

قال: (**وَلَا تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ**) والتخليط الفاحش هو الذي يكثر على الراوي حتى لا يُميَّز معه حديثه صوابه من خطئه، هذا التخليط الفاحش.

مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- ذكر أهل القسم الأول وهم أهل السلامة والاستقامة في الحديث والإتقان لما نقلوا، لكن ذكر أنه قد يكون فيهم اختلاف يسير، مخالفة غيرهم في الرواية، وقد يكون عندهم شيء من التخليط اليسير وليس التخليط الفاحش، فما تفسير ذلك؟

طالب: أنه انتقى أجود حديثهم.

الشيخ: نعم، ولكن هل أهل القسم الأول يكون فيهم الاختلاف والتخليط أصلا أو لا يكون؟ بل يكون، كيف يكون في أهل القسم الأول التخليط والمخالفة؟ لا يوجد ثَمَّ إنسان يسلم من الخطأ، لا يوجد ولا يمكن أن يسلم إنسان من الخطأ، ولا يسلم من الخطأ إلا

معصوم، وهذا لا يكون فيمن بعد رسول الله ﷺ وأما عصمة الصحابة -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم- في جملتهم وقبول روايتهم هذا شأن آخر ليس هذا موضع الكلام عليه، وإنما كلامنا الآن فيمن بعد الصحابة من الرواة وإن كانوا أئمة أثبات، فمالك -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- وهو من هو ذُكر أنه قد يُخطأ، شعبة أمير المؤمنين في الحديث ذُكر أنه قد يُخطئ، وغيرهم من أئمة الشأن وأئمة الحديث، فليس من شرط الثقة المتقن أن لا يخطئ، فانتبه لذلك.

يقول الشافعي -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في الرسالة في ذكره من تقوم به الحجة في خبره قال: "**حافظًا إن حدَّث به مِنْ حِفْظِه، حافظًا لكتابه إن حدَّث مِنْ كتابه، وإذا شَرِكَ أهلَ الحفظ في حديث وافَقَ حديثَهم**"[2]. هذا بإجمال طبعا، "**وإذا شَرِكَ أهلَ الحفظ في حديث وافَقَ حديثَهم**" أي: من جهة الإجمال أنه يوافق حديثهم.

قال: (**وَلَا تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ، كَمَا قَدْ عُثِرَ فِيهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ**) وهم أصحاب الطبقات الأخرى على تفاوت بينهم، (**وَبَانَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِمْ**).

(المتن)

فَإِذَا نَحْنُ تَقَصَّيْنَا أَخْبَارَ هَذَا الصِّنْفِ مِنَ النَّاسِ، أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، كَالصِّنْفِ الْمُقَدَّمِ قَبْلَهُمْ، عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ، فَإِنَّ اسْمَ السَّتْرِ، وَالصِّدْقِ، وَتَعَاطِي الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ كَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَلَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَأَضْرَابِهِمْ مِنْ حُمَّالِ الْآثَارِ، وَنُقَّالِ الْأَخْبَارِ، فَهُمْ وَإِنْ كَانُوا بِمَا وَصَفْنَا مِنَ الْعِلْمِ، وَالسَّتْرِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَعْرُوفِينَ، فَغَيْرُهُمْ مِنْ أَقْرَانِهِمْ مِمَّنْ عِنْدَهُمْ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِتْقَانِ، وَالِاسْتِقَامَةِ فِي الرِّوَايَةِ يَفْضُلُونَهُمْ فِي الْحَالِ وَالْمَرْتَبَةِ، لِأَنَّ هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ دَرَجَةٌ رَفِيعَةٌ، وَخَصْلَةٌ سَنِيَّةٌ.

(2) الرسالة للشافعي (1/ 370).

(الشرح)

يقول -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-، بالمناسبة طبعا النسخ لصحيح مسلم كثيرة جدًّا، وكثير منها سيء في الحقيقة، من المطبوعات المتأخرة الجيدة طبعة المكنز جيدة، وطبعة دارت التأصيل أيضًا جيدة، هذه من الطبعات الجيدة التي يستفيد منها طالب العلم، أنا وجدت الحقيقة بعض الطبعات فيها إسقاط بعض الرواة، وفي طبعات فيها إضافة بعض الرواة، بل وصل بعض الأحاديث التي ذكرها مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- حتى في مقدمته وأوردها مرسلة، ففيها بعض الأخطاء، طالب العلم يعتني باختيار النسخ، وهذا مهم.

قال: (**فَإِذَا نَحْنُ تَقَصَّيْنَا أَخْبَارَ هَذَا الصِّنْفِ مِنَ النَّاسِ، أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ**) قوله: (**تَقَصَّيْنَا**) يعني: أتينا بها على الكمال، فهل تقصى مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في كتابه أصحاب أحاديث القسم الأول؟ لم يتقص مسلم أحاديث الصنف الأول، بل إنه صرَّح بذلك في خلال الصحيح -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فقال: "**ليس كل ما هو صحيح عندي أخرجته في كتابي، إنما أخرجت ما أجمعوا عليه**"، لما سئل عن قراءة القرآن للمأموم، حديث أبي هريرة -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-.

فمسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد أخبر أنه لم يستوعب الصحيح في كتابه، وإنما قصده هنا: تقصينا ما أردناه وما كان من المقصود المراد على الوصف الذي سبق ذكره من أنه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- يذكر ما فيه المنفعة وما لا تكرار فيه، إلا فإنه ما أراد أن يتقصى كل أخبار الصنف الأول، ولو تقصاه صار هذا الكتاب أضعاف ما هو عليه.

قال: (**أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، كَالصِّنْفِ الْمُقَدَّمِ قَبْلَهُمْ**) فهو أشار هنا بنفي المماثلة بين الصنفين، فيُفهم من ذلك أن ثَمَّ مشابهة من بعض الوجوه في الحفظ والإتقان، لكنهم لا يستوون في الحفظ والإتقان؛ لأن المماثلة مشابهة من جميع الوجوه، فهم ليسوا متماثلين في الحفظ والإتقان، بل أصحاب

الطبقة الثانية الذين أتبعهم بالطبقة الأولى أقل في الحفظ والإتقان، وهم الذين يعبر عنهم أهل العلم بمن خف ضبطه.

وإذا تأملت أن مسلمًا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لم يذكر هنا كلاما فيهم من جهة القدح في العدالة، وإنما تكلم على الحفظ والإتقان، ولما أراد أن يتكلم على العدالة قال: (**فَإِنَّ اسْمَ السَّتْرِ، وَالصِّدْقِ، وَتَعَاطِي الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ**) فهؤلاء هم أهل عدالة، لكنهم دون القسم الأول في الحفظ والإتقان والضبط، فهم أهل عدالة، (**عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ، فَإِنَّ اسْمَ السَّتْرِ، وَالصِّدْقِ، وَتَعَاطِي الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ**) الستر هنا ليس مراده به من يُطلق عليه المتأخرون من أهل العلم أو ما اصطلح عليه أهل العلم في تعريف المستور الذي روى له أكثر من اثنين ولم يُعرف بجرح ولا تعديل، فليس هذا هو المراد، بل مراده ما هو أعم من ذلك من جهة اللغة، والله أعلم.

وذكر على ذلك أمثلة: (**كَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ**) وعطاء -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- معروف صدوق قد تُوفي في 136 من الهجرة، (**وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ**) ويزيد رُمي بالتشيع، وهو ضعيف، (**وَلَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ**) وهو القرشي، وجماهير المحدثين على ضعفه، (**وَأَضْرَابِهِمْ مِنْ حُمَّالِ الْآثَارِ، وَنُقَّالِ الْأَخْبَارِ**) الآن على سبيل المثال ليث بن أبي سليم قد أخرج له مسلم كما ذكر الحافظ بن حجر في التقريب، وليث فيه مقال.

لكن مسلمًا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد جعله من أهل الطبقة الثانية، هنا يأتي الكلام الذي ذكرناه، تذكر ما ذكرناه قبل في فاتحة المجلس، انتبه حتى لا تُشكل عليك الأمور وتأتي إلى بعض الأحاديث تجد في أسانيدها بعض من فيه مقال فترى أن مسلمًا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد خالف ما ذكره -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لكن افهم أن مسلمًا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد قال هنا: (**أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ**).

وقال: (**فَإِنَّ اسْمَ السَّتْرِ، وَالصِّدْقِ، وَتَعَاطِي الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ**)، فيهم مقال وهم دون الطبقة الأولى، لكن اختلف أهل العلم؛ ولذلك بعض أهل العلم لما قال: إن مسلمًا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد جعل رجاله على خمس طبقات جعلوا أصحاب الطبقة الثانية على طبقتين،

وأصحاب الطبقة الثالثة على طبقتين، وبعضهم من يُلحق بعض أصحاب الطبقة الثانية بالطبقة الأولى، وهذا كله مبني على وجود التفاوت في التعديل والتجريح بين أهل العلم.

قال: (**وَأَضْرَابِهِمْ مِنْ حُمَّالِ الْآثَارِ، وَنُقَّالِ الْأَخْبَارِ، فَهُمْ وَإِنْ كَانُوا بِمَا وَصَفْنَا مِنَ الْعِلْمِ، وَالسَّتْرِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَعْرُوفِينَ، فَغَيْرُهُمْ مِنْ أَقْرَانِهِمْ مِمَّنْ عِنْدَهُمْ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِتْقَانِ، وَالِاسْتِقَامَةِ فِي الرِّوَايَةِ يَفْضُلُونَهُمْ فِي الْحَالِ وَالْمَرْتَبَةِ**) فأصحاب المرتبة الأولى يفضلون أصحاب المرتبة الثانية والقسم الثاني؛ (**لِأَنَّ هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ دَرَجَةٌ رَفِيعَةٌ، وَخَصْلَةٌ سَنِيَّةٌ**) أي: أن يكون الإنسان من أصحاب الطبقة الأولى، والخصلة السنية أي: الحالة الشريفة.

طالب: شيخنا هل يقصد في المرتبة أم في الشواهد و المتابعات؟

الشيخ: لا، هنا الآن يأتيك، أنت الآن ماذا تفهم من كلامه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-؟

يقول: (**أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ**)، مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- طريقته كما ذكرنا قد يأتي بهذه الطبقة متابعة وقد يأتي بها في الأصول، هنا لا يلزم، قد يأتي بهم متابعة وقد يأتي بهم في الأصول بحسب الموضع الذي أتى به -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- والعلم عند الله.

(المتن)

أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا وَازَنْتَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ سَمَّيْنَاهُمْ عَطَاءً، وَيَزِيدَ، وَلَيْثًا، بِمَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، وَسُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ فِي إِتْقَانِ الْحَدِيثِ وَالِاسْتِقَامَةِ فِيهِ، وَجَدْتَهُمْ مُبَايِنِينَ لَهُمْ، لَا يُدَانُونَهُمْ لَا شَكَّ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ، لِلَّذِي اسْتَفَاضَ عِنْدَهُمْ مِنْ صِحَّةِ حِفْظِ مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ، وَإِسْمَاعِيلَ، وَإِتْقَانِهِمْ لِحَدِيثِهِمْ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ عَطَاءٍ، وَيَزِيدَ، وَلَيْثٍ، وَفِي مِثْلِ مَجْرَى هَؤُلَاءِ إِذَا وَازَنْتَ بَيْنَ الْأَقْرَانِ كَابْنِ عَوْنٍ، وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، مَعَ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ، وَأَشْعَثَ الْحُمْرَانِيِّ، وَهُمَا صَاحِبَا الْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ، كَمَا أَنَّ ابْنَ عَوْنٍ، وَأَيُّوبَ صَاحِبَاهُمَا، إِلَّا أَنَّ الْبَوْنَ بَيْنَهُمَا، وَبَيْنَ هَذَيْنِ بَعِيدٌ فِي كَمَالِ الْفَضْلِ، وَصِحَّةِ النَّقْلِ، وَإِنْ كَانَ عَوْفٌ، وَأَشْعَثُ غَيْرَ مَدْفُوعَيْنِ عَنْ صِدْقٍ وَأَمَانَةٍ عِنْدَ أَهْلِ

الْعِلْمِ، وَلَكِنَّ الْحَالَ مَا وَصَفْنَا مِنَ الْمَنْزِلَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا مَثَّلْنَا هَؤُلَاءِ فِي التَّسْمِيَةِ لِيَكُونَ تَمْثِيلُهُمْ سِمَةً يَصْدُرُ عَنْ فَهْمِهَا مَنْ غَبِيَ عَلَيْهِ طَرِيقُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَرْتِيبِ أَهْلِهِ فِيهِ.

(الشرح)

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: (**أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا وَازَنْتَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ سَمَّيْنَاهُمْ عَطَاءً، وَيَزِيدَ، وَلَيْثًا**) إذا وازنت هؤلاء بمن؟ (**بِمَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ**) السلمي -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- وهو إمام حافظ، (**وَسُلَيْمَانَ**) بن مهران (**الْأَعْمَشِ**) الكوفي الكاهلي، وهو إمام حافظ، وهو ممن احتُمل تدليسه عند أصحاب الصحيح، (**وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ**) البجلي، وهو ثقة جليل القدر (**فِي إِتْقَانِ الْحَدِيثِ وَالِاسْتِقَامَةِ فِيهِ، وَجَدْتَهُمْ مُبَايِنِينَ لَهُمْ، لَا يُدَانُونَهُمْ**) يعني: لا يقاربونهم في الحفظ والإتقان، (**لَا شَكَّ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ، لِلَّذِي اسْتَفَاضَ عِنْدَهُمْ مِنْ صِحَّةِ حِفْظِ مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ، وَإِسْمَاعِيلَ، وَإِتْقَانِهِمْ لِحَدِيثِهِمْ**) فلا مقاربة أو مقارنة بين منصور بن المعتمر وليث، منصور بن المعتمر وعطاء بن السائب، ولا مقارنة كذلك بين الأعمش سليمان بن مهران وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهم من الحفاظ بأمثال هؤلاء ممن نزلوا عن تلك الرتبة.

قال: (**وَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ عَطَاءٍ، وَيَزِيدَ، وَلَيْثٍ، وَفِي مِثْلِ مَجْرَى هَؤُلَاءِ إِذَا وَازَنْتَ بَيْنَ الْأَقْرَانِ كَابْنِ عَوْنٍ**) عبد الله بن عون، (**وَأَيُّوبَ**) بن أبي تميمة (**السَّخْتِيَانِيِّ، مَعَ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ**) البصري العبدي، (**وَأَشْعَثَ**) بن عبد الملك (**الْحُمْرَانِيِّ**) يقول: عبد الله بن عون وأيوب السختياني هما صاحبان للحسن البصري ومحمد بن سيرين، وكذلك عوف بن أبي جميلة وأشعث الحمراني هما أيضًا صاحبان للحسن البصري ومحمد بن سيرين، وبالرغم من أن الأربعة جميعهم من أصحاب الحسن وابن سيرين، إلا أن ثَمَّ فرقا بينهم في الحفظ والإتقان، فأيوب السختياني وعبد الله بن عون أرفع رتبة من عوف بن أبي جميلة وأشعث الحمراني.

قال: (كَمَا أَنَّ ابْنَ عَوْنٍ، وَأَيُّوبَ صَاحِبَاهُمَا، إِلَّا أَنَّ الْبَوْنَ بَيْنَهُمَا، وَبَيْنَ هَذَيْنِ بَعِيدٌ فِي كَمَالِ الْفَضْلِ، وَصِحَّةِ النَّقْلِ، وَإِنْ كَانَ عَوْفٌ، وَأَشْعَثُ غَيْرَ مَدْفُوعَيْنِ عَنْ صِدْقٍ وَأَمَانَةٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ) فهم من أهل العدالة؛ ولذلك قد يكون الرجل عدلا في دينه، لكنه لا يكون من أهل الضبط والحفظ، ولذلك من هاهنا ضعَّف أهل الحديث أحاديث الإمام أبي حنيفة - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- وليس في ذلك حطا من قدره في الفقه، عليه رَحْمَةُ اللهِ رحمة واسعة.

قال: (وَإِنَّمَا مَثَّلْنَا هَؤُلَاءِ فِي التَّسْمِيَةِ لِيَكُونَ تَمْثِيلُهُمْ سِمَةً يَصْدُرُ عَنْ فَهْمِهَا مَنْ غَبِيَ) يعني: خفي (عَلَيْهِ طَرِيقُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَرْتِيبِ أَهْلِهِ فِيهِ) في منازلهم وفي أقدارهم، هذا معنى (تَرْتِيبِ أَهْلِهِ فِيهِ).

(المتن)

فَلَا يَقْصُرُ بِالرَّجُلِ الْعَالِي الْقَدْرِ عَنْ دَرَجَتِهِ، وَلَا يُرْفَعُ مُتَّضِعُ الْقَدْرِ فِي الْعِلْمِ فَوْقَ مَنْزِلَتِهِ، وَيُعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ فِيهِ حَقَّهُ، وَيُنَزَّلُ مَنْزِلَتَهُ، وَقَدْ ذُكِرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُنَزِّلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ مَعَ مَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ، مِنْ قَوْلِ اللهُ تَعَالَى: {وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ}[يوسف: 76]، فَعَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْوُجُوهِ، نُؤَلِّفُ مَا سَأَلْتَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ قَوْمٍ هُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَّهَمُونَ، أَوْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنْهُمْ، فَلَسْنَا نَتَشَاغَلُ بِتَخْرِيجِ حَدِيثِهِمْ.

(الشرح)

يقول -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: (فَلَا يَقْصُرُ بِالرَّجُلِ الْعَالِي الْقَدْرِ عَنْ دَرَجَتِهِ) لعلو قدره في العدالة والإيمان، (وَلَا يُرْفَعُ مُتَّضِعُ الْقَدْرِ فِي الْعِلْمِ فَوْقَ مَنْزِلَتِهِ) ومن كان وضيعا فلا يُرفع، وهذا من العدل الذي جاء به الشرع، (وَيُعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ فِيهِ حَقَّهُ، وَيُنَزَّلُ مَنْزِلَتَهُ، وَقَدْ ذُكِرَ) قوله (ذُكِرَ) هنا مشير فيه إلى وجود ضعف، فلم يجزم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- بثبوت ذلك.

فقال: (ذُكِرَ) بصيغة التمريض، وطريقة البخاري -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- كذلك طريقة الإمام مسلم إذا جاءوا بإسناد فيه لفظ التمريض "ذُكر، قيل، أو رُوي، أو نحو ذلك" فهذا يُراد به أن الحديث فيه مقال، ولذلك هذا الحديث قد جاء عند أبي داود -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- من طريق ميمون بن أبي شبيب أن عائشة مر بها سائل... الحديث، وميمون لم يسمع من أم المؤمنين عائشة -رَضِيَ اللهُ عَنْها-.

فقوله (ذُكِرَ) مشير أو مُشعر بأن الحديث فيه مقال (**عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُنَزِّلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ**).

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: (**مَعَ مَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ، مِنْ قَوْلِ اللهُ تَعَالَى**: {وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ}[يوسف: 76]) الله ﷻ أخبر أن ما من عالم إلا وفوقه من هو أعلم منه، حتى ينتهي الأمر إلى ربنا -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- الذي هو أعلم العالَمين والعالِمين.

قال: (**فَعَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْوُجُوهِ، نُؤَلِّفُ مَا سَأَلْتَ مِنَ الْأَخْبَارِ**) وهذا قلنا أن السائل -كما ذكر جمع من أهل العلم- أنه أحمد بن سلمة تلميذه، (**نُؤَلِّفُ مَا سَأَلْتَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ قَوْمٍ هُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَّهَمُونَ، أَوْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنْهُمْ، فَلَسْنَا نَتَشَاغَلُ بِتَخْرِيجِ حَدِيثِهِمْ**) هؤلاء هم القسم الثالث، وهم المتهمون بالكذب، (**فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ قَوْمٍ هُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَّهَمُونَ، أَوْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنْهُمْ**) فقد يكون فيهم اختلاف، (**فَلَسْنَا نَتَشَاغَلُ بِتَخْرِيجِ حَدِيثِهِمْ**).

تذكر الآن ما ذكرناه عن أبي زرعة -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لما أنكر على مسلم إخراجه حديث أحمد بن عيسى المصري، أنكر عليه إخراجه حديث أحمد بن عيسى، وذكر أبو زرعة أن أحمد بن عيسى أهل مصر لا يشكون فيه أنه يكذب، مسلم هنا ذكر أنه لا يتشاغل بحديث من اتهم بالكذب، وهذا يرجع كذلك إلى ما ذكرناه من أن أهل العلم خلافهم في إدراج بعض الرواة تحت بعض الأصناف، وحتى يستقيم لك فهم المراد هنا نقول: إذا فهم أن مسلمًا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قسَّم الرواة على الطبقات الأربع.

فالخلاف في من الذي يندرج تحت كل طبقة، لا أن يكون الخلاف في تقسيمه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أو في وفائه بما اشترطه على نفسه، فمسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- عندما أخرج حديث فلان من الرواة رأى أن حديثه ذاك يصح؛ لأنه ثقة عنده، أو أنه ممن يُقبل حديثه، فتأتي هنا قضية أخرى مهمة: أن مسلمًا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- إذا ذكر أنه يخرِّج أحاديث أقوام ممن تُكلِّم فيه صرَّح بذلك، فهذا يعني أن مسلمًا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد يخرِّج في الصحيح في الأصول لمن حديثه حسن، كان حسن الْحَدِيث.

فمعناه أن ثَم أحاديث قد تكون من الحسان في صحيح مسلم، لكنها ارتقت عن أن تكون توصف بالحسان على التقسيم الذي هو موجود عند أهل العلم: صحيح وحسن وضعيف، أنها ارتقت من الحسن إلى الصحة بعدة أمور منها تلقي الأمة بالقبول، ومنها كذلك الشواهد والمتابعات، وغير ذلك مما تكلم فيه أهل العلم، فافهم هذه القضية وتنبه لها.

فمسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد أخرج أحاديث أصحاب الطبقة الأولى، وأخرج أحاديث أصحاب الطبقة الثانية -عليه رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى- بل إن الذهبي -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد ذكر أن مسلمًا قد أخرج من غير أصحاب الطبقة الأولى والثانية وتعقبه غير واحد من أهل العلم فيما ذكره -رَحْمَةُ اللهِ- لأنه قال الثالثة قال فيهم أنهم المتهمون بالكذب، واعتذر بعض أهل العلم بأن الذهبي -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد جعل أصحاب القسم الثاني مرتبتين، فأراد بالمرتبة الثالثة من هم ملحقون بالقسم الثاني.

وذكر أمثلة:

(المتن)

فَلَسْنَا نَتَشَاغَلُ بِتَخْرِيجِ حَدِيثِهِمْ، كَعَبْدِ اللهِ بْنِ مِسْوَرٍ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَدَائِنِيِّ، وَعَمْرِو بْنِ خَالِدٍ، وَعَبْدِ الْقُدُّوسِ الشَّامِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ الْمَصْلُوبِ، وَغِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو أَبِي دَاوُدَ النَّخَعِيِّ، وَأَشْبَاهِهِمْ مِمَّنِ اتُّهِمَ بِوَضْعِ الْأَحَادِيثِ، وَتَوْلِيدِ الْأَخْبَارِ.

(الشرح)

نعم، فهؤلاء متهمون عند أهل العلم بالحديث في روايتهم بأنهم ممن يضعون الحديث ويكذبون في حديثهم على رسول الله ﷺ ومحمد بن سعيد المصلوب صُلب وقُتل في كذبه ووضعه للأحاديث على رسول الله ﷺ.

الآن انتهينا، واضح الآن إلى هنا، ثم قال:

(المتن)

وَكَذَلِكَ مَنِ الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ.

(الشرح)

هؤلاء أصحاب القسم الرابع.

(المتن)

وَكَذَلِكَ مَنِ الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ، أَوِ الْغَلَطُ أَمْسَكْنَا أَيْضًا عَنْ حَدِيثِهِمْ، وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ مَنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رِوَايَتُهُ رِوَايَتَهُمْ، أَوْ لَمْ تَكَدْ تُوَافِقُهَا، فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ، وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ، فَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ: عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَرَّرٍ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، وَالْجَرَّاحُ بْنُ الْمِنْهَالِ أَبُو الْعَطُوفِ، وَعَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ ضُمَيْرَةَ، وَعُمَرُ بْنُ صُهْبَانَ، وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ فِي رِوَايَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْحَدِيثِ، فَلَسْنَا

نُعَرِّجُ عَلَى حَدِيثِهِمْ، وَلَا نَتَشَاغَلُ بِهِ، لِأَنَّ حُكْمَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالَّذِي نَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ فِي قَبُولِ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ الْمُحَدِّثُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ قَدْ شَارَكَ الثِّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا، وَأَمْعَنَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُوَافَقَةِ لَهُمْ.

(الشرح)

○ وستأتي مسألة أخرى تحتاج إلى بسط تتعلق بزيادة الثقة، إن شاء الله نذكرها لاحقًا.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- هذا القسم الرابع: (**وَكَذَلِكَ مَنِ الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ، أَوِ الْغَلَطُ**) المنكر: ما رواه المردود مخالفا من هو أولى منه، هذا ما استقر عليه في الاصطلاح، لكن يجب أن تعلم أن أهل الحديث يستعملون المنكر ويريدون به المتروك، ويستعملون المنكر ويريدون به من كان شديد الضعف في حديثه.

فهذا مما تعارف عليه أهل الحديث وأهل العلم، لا ينبغي أن تُشكل عليك عبارات أهل العلم، وأحيانًا قد تقرأ في بعض كتب الجرح والتعديل بعض الألفاظ، فتُنزل بعض أهل العلم على الاصطلاح الذي استقر عليه أهل العلم، لا ينبغي أن يُشكل عليك ذلك، بل عامل ألفاظ أهل الحديث وأهل العلم على مرادا هم ومقاصدهم، وهم يختلفون، هذا يقول شيخ ويريد به حسن الحديث، هذا يقول شيخ ويريد به ضعيف، هذا يقول لا بأس به ويريد به أنه ثقة، وهذا يقول لا بأس به ويريد أنه ممن يمشى حديثه، هذا يقول: يُكتب حديثه ويريد به أنه ممن يُحسَّن حديثه، وهذا يقول: يُكتب حديثه ويريد به أنه ممن يؤخذ به في الشواهد والمتابعات، إلى غير ذلك من ألفاظ أهل العلم.

يقول ابن حجر: "**فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون، فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة. وهذا هو المختار**"[3].

قال: "وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ مَنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رِوَايَتُهُ رِوَايَتَهُمْ، أَوْ لَمْ تَكَدْ تُوَافِقُهَا"، وذكرنا أن رواية

(3) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (2/ 675).

المردود أي غير مقبول الحديث: أن يخالف من هو أولى منه، (**فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ، وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ، فَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ: عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَرَّرٍ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، وَالْجَرَّاحُ بْنُ الْمِنْهَالِ أَبُو الْعَطُوفِ، وَعَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ ضُمَيْرَةَ، وَعُمَرُ بْنُ صُهْبَانَ، وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ فِي رِوَايَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْحَدِيثِ، فَلَسْنَا نُعَرِّجُ عَلَى حَدِيثِهِمْ، وَلَا نَتَشَاغَلُ بِهِ، لِأَنَّ حُكْمَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالَّذِي نَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ فِي قَبُولِ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ الْمُحَدِّثُ مِنَ الْحَدِيثِ**) ما هو الحديث المقبول عند أهل العلم؟

هو هذا الذي يذكره -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- وهو (**أَنْ يَكُونَ**) هذا الذي يُقبل حديثه (**قَدْ شَارَكَ الثِّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا، وَأَمْعَنَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُوَافَقَةِ لَهُمْ**) كيف الآن تعرف أن فلانا ثقة وأنه صحيح الحديث؟ من أين تعرف ذلك؟ تعرفه بأنه (**يَكُون قَدْ شَارَكَ الثِّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا**).

فيروي أحاديث ليست بالغرائب، يروي أحاديث من المشتهرات ويوافق فيها أهل العلم، ويوافقهم إسنادا ومتنا، ولا يخالفهم في ذلك، (**وَأَمْعَنَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُوَافَقَةِ لَهُمْ**) يعني: اطمأن، وكأنه قد حصل منه ذلك وتكرر حتى صار سجية له وخصلة لَهُ.

(**فَإِذَا وُجِدَ كَذَلِكَ، ثُمَّ زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا**) هذا في قبول زيادة الثقة، سنتكلم عنها إن شاء الله المجلس القادم بحول الله ﷻ.

بقيت عندي مسألة: مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- ذكرنا أنه قال: "**إنما وضعت ما أجمعوا عليه**" ما المراد بما أجمعوا عليه؟

اختلف فيه أهل العلم؛ لأن مسلمًا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- وضع أحاديث كثيرة في كتابه المسند اختلف فيها أهل العلم ثبوتًا وردا، واجتهد جمع من أهل العلم في تفسير مراد الإمام مسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فقيل: إن مراده الأئمة أئمة الحديث، وقيل: إن مراده بعض مشايخه، واختلفوا في عدهم، فذكروا منهم أبا زرعة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة الحديث أو مشايخه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

فمراد الإمام مسلم بِقَوْلِهِ: "**إنما وضعت ما أجمعوا عليه**" هذا الأقرب -والله أعلم- أنه ما أجمعوا عليه في عدم تركه، وإلا فمسلم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد وضع أحاديث كثيرة مختلف فيها، بل فيها نزاع شديد بين أهل العلم، وممن تكلم على جملة من الأحاديث، حتى النسخة الأخيرة التي لو قلنا إن أبا زرعه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- هو الذي أقره على الأحاديث الموجودة في صحيحه المسند الآن.

فإن أبا زرعة -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قد تكلم في أصول الأحاديث لا في طرقها فقط، تكلم في بعض أصول الأحاديث فرد تلك الأحاديث جملة وتفصيلًا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

حسابات شبكة بينونة للعلوم الشرعية

ليصلكم جديد شبكة بينونة يسعدنا أن نتواصل على المواقع التالية:

【 تويتر Twitter 】
https://twitter.com/BaynoonaNet
【 تيليجرام Telegram 】
https://telegram.me/baynoonanet
【 فيسبوك Facebook 】
https://m.facebook.com/baynoonanetuae/
【 انستقرام Instagram 】
https://instagram.com/baynoonanet
【 واتساب WhatsApp 】
احفظ الرقم التالي في هاتفك☏
https://api.whatsapp.com/send?phone=971555409191
أرسل كلمة "اشتراك"
تنبيه في حال عدم حفظ الرقم لديك
((لن تتمكن من استقبال الرسائل))
【 تطبيق الإذاعة 】
لأجهزة الأيفون
https://appsto.re/sa/gpi5eb.i
لأجهزة الأندرويد
https://goo.gl/nJrA9j
【 يوتيوب Youtube 】
https://www.youtube.com/c/BaynoonanetUAE
【 تمبلر Tumblr 】
https://baynoonanet.tumblr.com/
【 بلوجر Blogger 】
https://baynoonanet.blogspot.com/
【 فليكر Flickr 】
https://www.flickr.com/photos/baynoonanet/
【 لعبة كنوز العلم 】
لأجهزة الأيفون
https://goo.gl/Q8M7A8
لأجهزة الأندرويد
https://goo.gl/vHJbem

【 Vk في كي 】
https://vk.com/baynoonanet
【 Linkedin لينكدان 】
https://www.linkedin.com/in/669392171-شبكة-بينونة-للعلوم-الشرعية
【 Reddit ريديت 】
https://www.reddit.com/user/Baynoonanet
【 chaino تشينو 】
https://www.chaino.com/profile?id=5ba33e0c772b23d5bb7daf0a
【 Pinterest بنترست 】
https://www.pinterest.com/baynoonanet/
【 Snapcha سناب شات 】
https://www.snapchat.com/add/baynoonanet
【 تطبيق المكتبة 】
لأجهزة الأيفون
https://apple.co/33uUnQr
لأجهزة الأندرويد
https://goo.gl/WNbvqL
【 تطبيق الموقع 】
لأجهزة الأيفون
https://apple.co/2Zvk8OS
لأجهزة الأندرويد
https://bit.ly/3fFoxWe
【 البريد الإلكتروني 】
info@baynoona.net
【 الموقع الرسمي 】
http://www.baynoona.net/ar/

حقوق الطبع محفوظة

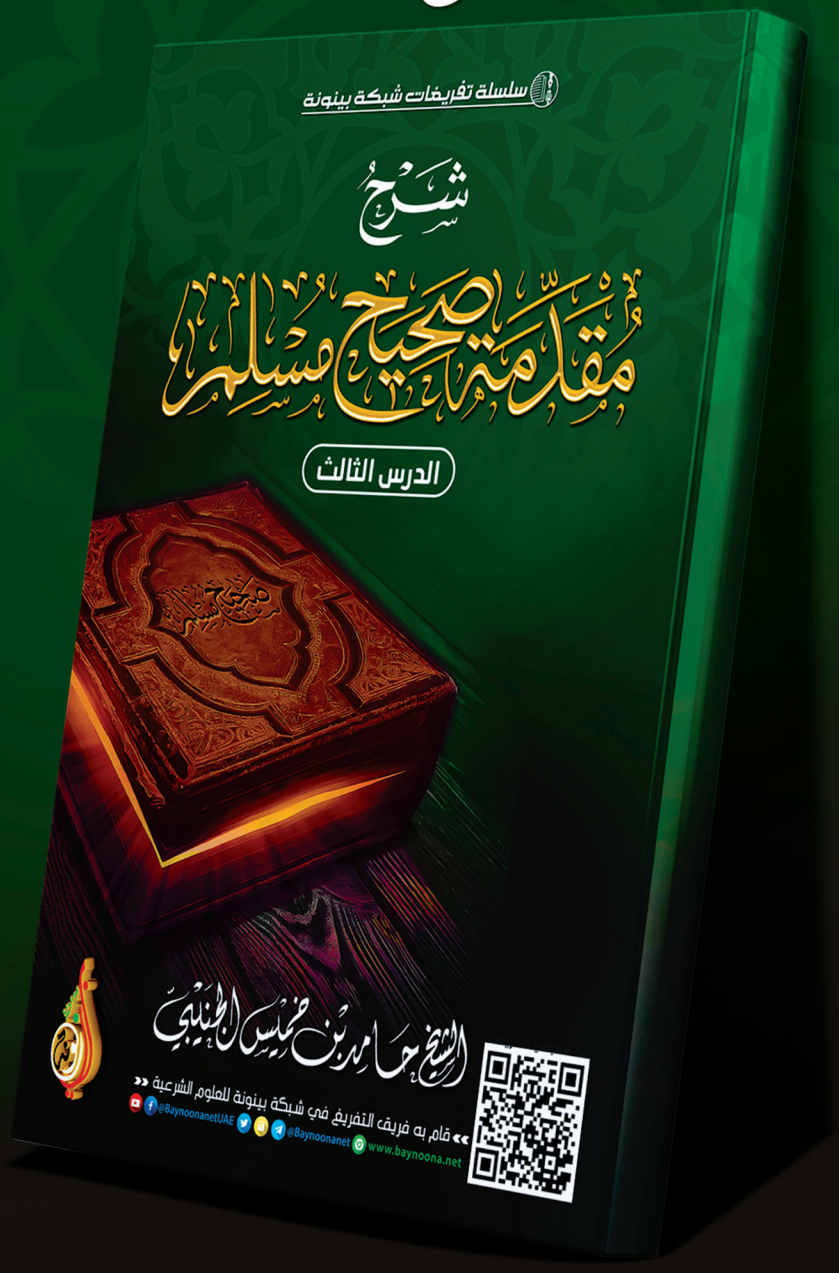

شبكة بينونة للعلوم الشرعية